

مستقبل تسعير النفط (إمكانية إحلال العملات البديلة محل الدولار الأمريكي)

م.د. زيد حميد جابر

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية / الجامعة المستنصرية

zaidaljubori@uomustansiriyah.edu.iq

مستخلص البحث:

يعدُّ مُستقبل أسعار النفط وإمكانية استبدال الدولار الأمريكي بالعملات البديلة موضوعاً يُثيرُ القلق، إذ كان وما يزال تسعير النفط يعتمدُ بشكلٍ كبيرٍ على الدولار الأمريكي، باعتباره العملة الأساسية للتجارة. ومع ذلك، أثارت التحولات الجيوسياسية والاقتصادية الأخيرة تساؤلات حول استقرار هذه الترتيبات وقدرتها على البقاء على المدى الطويل، ومع ظهور قوى اقتصادية جديدة مثل الصين وروسيا، إلى جانب الحركة المتزايدة نحو تنويع العملات الاحتياطية العالمية، فمن الأهمية بمكان استكشاف التأثير المحتمل على تسعير النفط، ويهدف هذا البحث إلى دراسة إمكانية استبدال عملات بديلة عن دولار الأمريكي في نظام تسعير النفط العالمي، والعواقب المحتملة لذلك، ومن خلال تحليل الوضع الحالي لسوق النفط العالمي، واستكشاف العوامل الجيوسياسية التي تؤثر على استبدال العملة، وتقييم الآثار الاقتصادية لمثل هذا التحول، للتوصل إلى فهم أوضح فيما يتعلق بالاتجاه المستقبلي لتسعير النفط، وسيقوم التحليل أيضاً بدراسة وجهات النظر والحجج التي قدمها الخبراء في هذا المجال، مما يتيح إجراء تقييم شامل وتقييم للتطورات المستقبلية المحتملة في نظام تسعير النفط.

الكلمات المفتاحية: (تسعير النفط، الدولار، عملات بديلة)
المقدمة:

أحتلت عملة الدولار الأمريكي ولعقود من الزمن مركزاً مهيماً في التعاملات النفطية، وهو (الدولار) بذلك يُمثل محور التعاملات النفطية ويشغل دوراً حيوياً في الاقتصاد العالمي، إذ يؤثر تسعير النفط على الشركات الصناعية والحكومات، وبالضرورة على الأفراد في جميع أنحاء العالم. وبالرغم مما يقدمه هذا النظام (البترو دولار) من فوائد واستقرار للنظام المالي العالمي، فإن عالم اليوم بما يشهده من تحولات اقتصادية و جيوسياسية سريعة، تُنبه باحتمالات مستقبلية متزايدة لحلول عملات بديلة عن الدولار الأمريكي في آلية تسعير النفط. وتُعتمد الآلية الحالية لتسعير النفط بشكل كبير على الدولار، بَعْدَ العملية الأساسية في النظام النقدي الدولي، إذ ظهر هذا الترتيب بعد الحرب العالمية الثانية، ووفقاً لمؤتمر (بريتون وودز) العام 1944، إذ تسيد الدولار الأمريكي النظام النقدي الدولي كعملة احتياطي عالمي، وعلى الرغم من أنهيار قاعدة الذهب في سبعينيات القرن المنصرم، غير أن موافقة الدول الرئيسة المنتجة للنفط، ولا سيما دول الخليج العربي على تسعير نفطها بالدولار الأمريكي، أعطى زخماً إضافياً للدولار، إذا ما علمنا بأن هذا النظام (البترو دولار) قد جلب في طياته العديد من المزايا، مثل: تحسين السيولة، وتقليل مخاطر أسعار الصرف للدول المنتجة للنفط. وعلى الرغم من تلك الفوائد، يواجه نظام البترو دولار تحديات حقيقية، إذ ساهمت التوترات الجيوسياسية، والتحولات في القوة الاقتصادية العالمية، والرغبة في التنويع، واستراتيجيات التحوط في الجدالات القائمة حول جدوى استبدال الدولار الأمريكي بعملات بديلة في تسعير النفط.

سنحاول في هذا البحث معرفة العوامل تزيد من إمكانية استبدال الدولار الأمريكي في تسعير النفط، ودراسة العملات البديلة المحتملة ، وتحليل الآثار والتحديات المرتبطة بهذه التحولات، علاوة على ذلك، سنناقش السيناريوهات المحتملة ونقدم رؤى حول التوقعات المستقبلية لتسعير النفط ودور العملات في هذا المشهد، وإذ لا يخفى على أحد بأن كل هذه الرؤى والتوقعات بحاجة للتعامل بعناية فائقة وتنسيق دولي، نظراً للتأثير الكبير الذي قد تحدثه أي تغييرات على الأسواق المالية العالمية، والجغرافيا السياسية، واقتصاديات الدول المنتجة للنفط.

أولاً: أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث من خلال جوانب عدة، إذ أن استبدال الدولار الأمريكي بعملات بديلة في آلية تسعير النفط لها انعكاسات اقتصادية عميقة على الاستقرار الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية، ناهيك عن الانعكاسات الجيوسياسية، كالتغيرات المحتملة في التحالفات الاقتصادية وسلاسل التوريد وتوازن القوى بين الدول، فضلاً عن التأثيرات المحتملة على الأسواق المالية العالمية، وانعكاسات كل ذلك على البورصات والمستثمرين والمؤسسات المالية بصورة عامة.

ثانياً: هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى المساهمة في فهم شامل للسيناريوهات المستقبلية المحتملة وتأثيرات استبدال العملات البديلة بالدولار الأمريكي في آلية تسعير النفط.

ثالثاً: مشكلة البحث:

لقد كانت هيمنة الدولار الأمريكي على أسعار النفط جانباً أساسياً من جوانب الاقتصاد العالمي لعقود من الزمن. ومع ذلك، فقد أدت التوترات الجيوسياسية الأخيرة، والشكوك الاقتصادية، والتقدم التكنولوجي إلى مناقشات حول إمكانية إيجاد عملات بديلة لتحل محل الدولار الأمريكي في المعاملات النفطية. ويهدف هذا البحث إلى دراسة جدوى وانعكاسات مثل هذا التحول، من خلال استكشاف مشكلة البحث التالية:

"ما هو الاحتمال والتأثير المحتمل للعملات البديلة التي تحل محل الدولار الأمريكي في تسعير النفط، مع الأخذ في الاعتبار الديناميكيات الجيوسياسية، والاعتبارات الاقتصادية، والتقدم التكنولوجي؟".

رابعاً: فرضية البحث:

إن التحولات الاقتصادية العالمية المتزايدة والتوترات الجيوسياسية والرغبة في التنويع لدى الدول واستراتيجيات التحوط ستؤدي إلى زيادة إمكانية استبدال الدولار ضمن آلية تسعير النفط مما سيترك أثاره على الأسواق المالية العالمية والعلاقات الجيوسياسية واقتصاديات الدول المنتجة للنفط، فضلاً عن توافر عدة خيارات من العملات المرتكزة على قوة اقتصادياتها، جنباً إلى جنب مع المشهد المتغير للنظام النقدي الدولي. الأمر الذي يجعلنا قبالاً عدة خيارات قابلة للتطبيق.

خامساً: الحدود الزمانية والمكانية:

1973-2023 للعالم بشكل عام.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث على مبحثين إثنين، جاء المبحث الأول تحت عنوان: (دور الدولار في الوضع الحالي لتسعير النفط)، تضمن مطلبين لبحث السياق التاريخي لتسعير النفط بالدولار، وآلية تسعير النفط في الأسواق العالمية، في حين كان عنوان المبحث الثاني (مسوغات استبدال الدولار الأمريكي بعملات أخرى)، أدرج تحته كذلك مطلبين، لاستكمال البحث وبيان أهم مبررات استبدال الدولار الأمريكي لتسعير النفط عالمياً، وأهم المعوقات لهذا الإحلال، والسيناريوهات المستقبلية المحتملة.

المبحث الأول: دور الدولار في الوضع الحالي لتسعير النفط.

يلعب الدولار الأمريكي دوراً مركزياً ومهيماً في الوضع الحالي لتسعير النفط، إذ يمارس تأثيراً كبيراً على أسواق النفط العالمية ويشكل ديناميكيات التجارة الدولية. وتبرز عدة جوانب رئيسة أهمية الدولار في تسعير النفط، فنظام البترودولار الذي تأسس في أوائل السبعينيات، قد عزز مكانة الدولار الأمريكي باعتباره العملة الأساسية في معاملات النفط، وبموجب هذا النظام، وافقت الدول المنتجة للنفط على تسعير النفط والمتاجرة به بالدولار الأمريكي حصرياً، وفي المقابل، قدمت الولايات المتحدة ضمانات أمنية وإمكانية الوصول إلى الأسواق المالية، وقد أدى هذا الترتيب إلى خلق علاقة تكافلية بين مصدري النفط والدولار الأمريكي، الأمر الذي عزز هيمنته على التجارة العالمية، وهذا ما جعل الدولار الأمريكي بمثابة العملة الاحتياطية الأساسية في العالم، إذ تحتفظ به البنوك المركزية والحكومات كجزء من احتياطاتها من النقد الأجنبي ما يعزز مكانة الدولار كأصل احتياطي عالمي وهذا الطلب الواسع النطاق على الدولار من أجل التسوية التجارية وتراكم الاحتياطات يعزز سيولته واستقراره في الأسواق الدولية، لذا يتم تسعير عقود النفط، وخاصة النفط الخام المتداول في الأسواق العالمية، في الغالب بالدولار الأمريكي مثل خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط (WTI)، مما يجعل الدولار العملة المرجعية لتسعير النفط في جميع أنحاء العالم. ويعمل هذا التوحيد على تبسيط المعاملات ويقلل من مخاطر صرف العملات للمشاركين في السوق، وتمتد هيمنة الدولار الأمريكي إلى ما هو أبعد من أسواق النفط لتشمل جوانب أوسع من التمويل والتجارة العالميين، وغالباً ما تتم التجارة الدولية والاستثمار وإصدار الديون بالدولار، مما يعزز مكانته كعملة مهيمنة وترسيخ دوره كوسيلة أساسية للتبادل في الاقتصاد العالمي. ونتيجة لذلك فإن قوة الدولار واستقراره تؤثر على أسعار النفط وديناميكيات السوق، مما يؤثر على التوقعات الاقتصادية للدول المنتجة والمستهلكة للنفط على حد سواء. وفضلاً عن كل ذلك، فإن هنالك تأثير جيوسياسي، إذ يرتبط استخدام الدولار الأمريكي في المعاملات النفطية ارتباطاً وثيقاً بالاعتبارات الجيوسياسية وديناميكيات القوة، إذ تستفيد الولايات المتحدة من سيطرتها على إصدار الدولار والبنية التحتية المالية الدولية لتعزيز مصالحها الجيوسياسية، وممارسة نفوذها على المناطق المنتجة للنفط والحفاظ على تحالفات استراتيجية، فضلاً عن ذلك، يمكن للتوترات والصراعات الجيوسياسية أن تعطل إمدادات النفط وتؤثر على أسعار النفط المقومة بالدولار، مما يساهم في تقلبات السوق وعدم اليقين.

المطلب الأول: السياق التاريخي لدور الدولار الأمريكي كعملة أساسية

يتوجب أولاً الإشارة إلى أن الحرب العالمية الثانية، والتي انتهت إلى تداعيات خطيرة على الاقتصاد العالمي، وذلك بفعل الدمار الذي أصاب أغلب مناطق العالم، وما رافقه من ارتفاع معدلات التضخم في أغلب الدول جراء تحرير عملاتها من الارتباط بالذهب، والاتجاه نحو التوسع بطبع العملة، أو الاقتراض، وعليه فإن اتجاه الولايات المتحدة إلى اقناع الدول الأخرى للاجتماع في العام 1944، بقصد البحث بالتطور الممكن أحداثه في نظام النقد الدولي، وقد تم خلال اجتماع مؤتمر (بريتون وودز)، بولاية (نيوهامبشير) في الولايات المتحدة الاتفاق على اعتماد الدولار كعملة في الاحتياطي وفي التجارة الدولية، وربطه بالذهب، وبأسعار صرف ثابتة، والتزام الولايات المتحدة بقاعدة صرف الدولار بالذهب، وتحديد سعر أونصة الذهب بـ (35) دولاراً، مع السماح بحدوث تغير في أسعار الصرف بما لا يزيد على (10%) لل عملات الوطنية لدول العالم... وغيرها من الموضوعات التي تم الاتفاق عليها، وهو ما اطلق عملية بدأ التطور في نظام النقد الدولي، والذي كان الأساس لتأسيس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في العام 1944⁽¹⁾. ونتيجة لتلك التطورات فقد تحول الدولار ليكون العملة الاحتياطية الدولية، مع تثبيت أسعار الصرف بين العملات المرتبطة به، كما استهدف النظام النقدي تحقيق حرية التجارة الدولية وإلغاء القيود على المدفوعات الدولية، مع ضمان حرية التحويل بين عملات الدول المختلفة، على أن يكون الدولار هو المقياس، وتحقيق التوازن في موازين المدفوعات⁽²⁾. ولم يستمر نظام (بريتون وودز) مستقراً، حيث عانت الدول الغربية في العام 1960، من ضعف الثقة بقدرة الولايات المتحدة على سداد الدولار بالذهب بعد أن إتسعت عمليات التحويل من مختلف البنوك المركزية، وذلك بسبب أزمات عدة مرتبطة بالدولار، وعجز ميزان المدفوعات الأمريكي نتيجة لعوامل عدة، ومنها: (التزامات حرب فيتنام، والتزامات الإنفاق على الحرب الباردة، والأهم من ذلك إن اقتصادات الدول التي دمرتها الحرب العالمية الثانية عادت ونهضت من جديد، وأصبحت اقتصاداتها قادرة على المنافسة). إذا ما علمنا إن أغلب البنوك المركزية حول العالم إتجهت لمضاعفة احتياطياتها من الذهب، بالطلب عليه بدلاً من الدولار الذي تكسده هو الآخر لدى تلك البنوك خلال تجارتها مع الولايات المتحدة، وبعد مرحلة استمرت فيه الولايات المتحدة بتغطية وسداد قيمة الدولار بالذهب، عملاً بالتزامات (بريتون وودز)، غير إن كميات الذهب المستخرجة حديثاً لم تعد تكفي لتلبية الطلب عليه، وهو ما تسبب بأن تستنزف أغلب احتياطيات الولايات المتحدة منه، وقد إتجهت الولايات المتحدة في ستينيات القرن الماضي إلى السداد بالدولار وليس بالذهب، والذي تناقصت كميته (أي الذهب) من ما يعادل (22.8) مليار دولار في العام 1958، إلى ما يعادل قيمته (18.8) مليار دولار في العام 1960، وهو ما أسهم برفع قيمة الذهب فعلياً من (35) دولاراً للأونصة إلى (40) دولاراً للأونصة في 20 تشرين الأول من العام 1965، في وقت وضعت الولايات المتحدة قيود على خروج الدولار، وأصبح العالم قبالة أزمة تزداد تعقيداً، وأخذ العالم يقترب من تفاقم الأزمة الاقتصادية في العام

(1) -ويليم ميدلوكوب، الانهيار الكبير: حروب الذهب ونهاية النظام المالي العالمي، ترجمة: ابتسام محمد الخضراء، العبيكان، الرياض، 2014، ص 91.

وايضاً: هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 80.

(2) -بيرجيت ستراكينبروك وآخرون، الاقتصاد اليوم كيف يعمل؟، ترجمة: هاني صالح، العبيكان، الرياض، 2008، ص 541.

1967، إذ ظهر أنّ أزمة الاقتصاد الأمريكي كانت أعمق مما يرتبط بتحويل الدولار إلى ذهب⁽¹⁾. إنّ تحليل الأزمة التي عاناها الاقتصاد الأمريكي في تلك المرحلة، إنّما تعود أسبابها إلى عدة عوامل ومنها نذكر الآتي:

(1) إنّ حركة رأس المال لم تعدّ تتحكم به الدول وبنوكها المركزية فقط إنّما أصبح هنالك بنوك خاصة تُسهم بحركة رأس المال إستناداً إلى أسعار الفائدة والأداء الاقتصادي، ومن ثم فرضت تلك البنوك الخاصة تعدد في التعاملات المالية الدولية، وفي ظرف كانت أغلب الاقتصادات الكبرى ما زالت تعاني ارتفاع معدلات التضخم، وعدم استقرار ميزان المدفوعات، أي إنّها لم تتعاف تماماً من تداعيات الحرب العالمية الثانية⁽²⁾.

(2) اتجاه الولايات المتحدة إلى طباعة الدولار من دون غطاء الذهب لتغطية النقص في ميزان مدفوعاتها، وهو ما جعل قيمة الدولار الأسمية أعلى من قيمته الرسمية^(*).

(3) الانخفاض الحاد في احتياطات الذهب، وذلك جراء عمليات تحويل الدولار للذهب طوال المدة التي أعقبت عقد إتفاق (بريتون وودز) في العام 1944.

وقد حاولت الدول الرأسمالية معالجة الأمر لمساعدة الولايات المتحدة على إدارة نظام النقد الدولي، وعليه اجتمعت الدول الاعضاء في صندوق النقد الدولي، وذلك لإجراء تعديل على النظام النقدي، والذي عقد في كينغستون (جاميكا) في العام 1967، وتم فيه الإتفاق على الآتي:

أ. السماح للبنوك المركزية بشراء الذهب كسلعة عادية وبأسعار السوق.
ب. الاتجاه إلى الاعتماد على عملات أخرى إلى جانب الدولار كأداة تداول على المستوى الدولي، إذ إتفق على استخدام الدولار، وإلى جانبه المارك (الألماني)، والجنيه الاسترليني والين (الياباني)، والفرنك (السويسري)، والفرنك (الفرنسي)، كعملات إحتياطية^(*).
ج. إتجهت إلى وضع آلية جديدة للحفاظ على أسعار صرف العملات الدولية، وسمح بحرية إقرار نظم أسعار الصرف.

د. إتجهت الدول الاعضاء إلى إقرار إنشاء ما عُرفَ باسم (حقوق السحب الخاصة) صندوق النقد الدولي في العام 1969، بتعديل إتفاقية صندوق النقد الدولي، وذلك لضمان تسوية الحسابات ما بين البنوك المركزية، وتخفيف الاتجاه إلى الطلب على الدولار، ومعالجة النقص في السيولة^(*).

(1) - هزاع مفلح، التمويل الدولي، جامعة حلب، حلب-سوريا، 2007، ص78-80.

(2) - مبروك رابيس، انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص118-120.

(*) - تسبب طبع الدولار من دون الاهتمام بغطاء الذهب إلى جعل قيمة الدولار الفعلية تنخفض، على الرغم من أن إتفاق (بريتون وودز) قد إنتهى إلى إقرار تثبيت سعر الدولار إلى أونصة الذهب، وإلى باقي العملات الأجنبية.

(*) - بموجب إتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، فإنّ لكل دولة مشاركة برأس مال الصندوق يكون لها الحق بالحصول على الأموال، بما يتفق مع نظام (بريتون وودز)، غير أنّ الأزمة التي أصابت ميزان المدفوعات الأمريكي دفع الدول إلى استبدال الدولار بالذهب بقصد تحقيق استقرار نقدي أكبر، غير إنّها عانت من وجود صعوبات في ذلك في ستينيات القرن الماضي، وهو ما دفع الصندوق إلى البحث عن موارد إضافية وبديلة عن الدولار والذهب، وذلك لتغطية إحتياجات الاعضاء من التمويل. كما لجأ إلى التوسع بصيغة الاقتراض من الدول الاعضاء بما يمكنه من مواجهة أي تهديد لنظام النقد الدولي، وقد كان عدد الدول التي تسهم بذلك النظام من الاقتراض هي (35) دولة، إذ يتيح حقوق السحب الخاصة التي تم وضعها، بوصفها موجودات محاسبية وليس موجودات مادية للدول الاعضاء في الصندوق بقصد معالجة مسألة الصعوبات في التبادلات المالية في العلاقات الاقتصادية الدولية، إذ يمكن أن نلاحظ أنّ الصندوق أصدر منذ إقراره في العام 1969، لغاية العام 2010، من وحدات حقوق السحب ما يعادل (476) مليار دولار، للإسهام في حل الأزمات المالية التي تعصف بالاقتصاد العالمي، ينظر مثلاً:

ميشيل لولار، صندوق النقد الدولي وعملياته، ترجمة: هشام قولي، دار طلاس، دمشق، 1995، ص82-83.

وايضاً: ياسر الحويش، حقوق السحب الخاصة، مفهومها، واقعها، ومستقبلها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد (2)، جامعة دمشق، 2014، ص13.

إذاً فقد أقرّ إتفاق (كينغستون) في العام 1967، وجود صعوبات في مقدرة الدول على تحويل الدولار إلى الذهب بسعر ثابت وفقاً لما أنتهى إليه إتفاق (بريتون وودز)، وبعبارة أخرى، فإنّ جزءاً من المشكلة قد ظهرت عندما إتجهت الدول التي تشهد فائضاً في الميزان التجاري بالعلاقات مع الولايات المتحدة واتجهت إلى تحويل الفائض في الدولار الذي تدفق إليها بتحويله إلى ذهب وفقاً لالتزامات (بريتون وودز)، مما أدى إلى هبوط مخزون الذهب الموجود في الولايات المتحدة، وأصبحت مستحقات الدول إتجاه الولايات المتحدة تفوق ما لديها من رصيد من الذهب، وهو ما أدى إلى فقدان الثقة في احتياطياتها الدولارية. وبقصد معالجة الأزمة فقد إتجهت الدول الصناعية تبعاً إلى تحرير أسعار الصرف؛ لتحقيق إستقرار في اقتصادها الوطني إلى جانب اكتساب مزايا تنافسية في التجارة العالمية، إذ قامت كل من سويسرا (تستخدم الفرنك) والنمسا (تستخدم عملة: الشلن) في 9 أيار من العام 1971، إلى رفع قيمة عملتهما بنسبة (7.1%) و(5.1%) على التوالي، في حين إتجهت ألمانيا (الاتحادية في حينه)، وهولندا، إلى تعويم عملتهما في ذلك الوقت، واتسعت عمليات المضاربة بالدولار، وتلك التحولات دفعت الولايات المتحدة إلى إتخاذ حزمة من الاجراءات (عرفت بصدمة نيكسون)، وأنتهى الأمر أنّ علقت الولايات المتحدة من جانب واحد التزاماتها الدولية بضمان تغطية الدولار بالذهب في العام 1971، وخفض الانفاق العام بما نسبته (10%)، وفرض رسوم على الاستيراد، ثم إتجهت إلى إلغاء التزاماتها بتحويل الدولار إلى ذهب، وتعويم سعر الصرف في العام 1973⁽¹⁾، وقد حاولت الدول الرأسمالية الكبرى علاج الأزمة في صيف العام 1972، عندما جرى عقد اجتماع جنيف ما بين القوى الرأسمالية، وتقرر فيه تأليف لجنة وزارية لإصلاح نظام النقد الدولي، والتي سميت بـ(لجنة العشرين)، وهي: أكبر عشر اقتصاديات رأسمالية في العالم، وأكبر عشر كتل ممثلة في مجلس المدراء التنفيذي للصندوق النقدي الدولي، غير أنّه فشل في ضمان استقرار نظام النقد الدولي، مما دفع الدول الست المؤسسة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية: (ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا واللوكسمبورغ)، إلى وضع نظام خاص لتأمين استقرار أسعار صرف عملاتها تجاه بعضها البعض، واستقرار عملاتها تجاه الدولار، وقد تطور ذلك الإجراء إلى ما عُرف بـ(نظام النقد الأوروبي)، وقد كان رد الولايات المتحدة بخفض قيمة عملتها بنسبة (10%) في شباط من العام 1973، ثم اتجهت إلى تعويم عملتها، والتزمت بإلغاء جميع أشكال الرقابة المفروضة على خروج رؤوس الأموال من الولايات المتحدة، وذلك ما تسبب بسيولة كبيرة للدولار في الاسواق الدولية، وفي آذار من العام 1973، تم الإتفاق في أعمال (لجنة العشرين) على اعتماد نظام تعويم جميع العملات الرئيسية، ودخل العالم في نظام نقدي دولي جديد، وهو ما أظهر الحاجة لإجراء تعديل على نظام النقد الدولي، فالولايات المتحدة وجدت في نظام (الصرف العائم) نظاماً نقدياً دولياً يمكنها من قيادة عملية إدارته، ويبقى عملتها الدولار في مكانة العملة القائدة، طالما يمكن تفادي الاتفاق على تقليص دور الدولار عالمياً، أو وضع قيود على حركة رؤوس الأموال، وإنّ أي عملية شراء للدولار من البنوك المركزية لدعم احتياطياتها من العملة الأجنبية سينتهي إلى دعم ميزان المدفوعات الأمريكي؛ نتيجة طرح المزيد من الدولار في الأسواق الدولية، ومن ثم انخفاض قيمة التزامات الولايات المتحدة

(1) - جعفر عمار، اشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لانظمة الصرف الدولية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2013، ص 9.

بالدولار، وقد وافقت (لجنة العشرين) بعد سلسلة من الاجتماعات ما بين العامين (1975-1976)، وآخرها في (كينغ ستون) بجامايكا في 7 كانون الثاني من العام 1976، على اعتماد نظام الصرف المرن ما بين العملات، أي إن أسعار الصرف المرنة المرتبطة بقوى العرض والطلب يمكن أن تدير نظام النقد الدولي، وإن الذهب والإحتياطيات الدولية هي عوامل يمكن أن تستخدم لمعالجة الأزمات النقدية إن ظهرت⁽¹⁾. وفي العام 1980، كانت دول العالم تتعامل مع نظام تعويم العملة، ووجد (47) دولة تعتمد نظام التعويم المدار، و(39) دولة تعتمد الدولار كعملة احتياط، و(22) دولة تعتمد نظام سلة العملات، و(15) دولة تعتمد حقوق السحب الخاصة المعتمدة في صندوق النقد الدولي، و(12) دولة تعتمد الفرنك الفرنسي كعملة احتياط⁽²⁾.

المطلب الثاني: تسعير النفط في الأسواق العالمية أولاً: أهمية تسعير النفط

يحتل تسعير النفط بالغ الأهمية في الاقتصاد العالمي لما له من آثار بعيدة المدى على مختلف قطاعات وجوانب النشاط الاقتصادي العالمي، ويمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

1- **مصدر للطاقة:** النفط هو المصدر الأساسي للطاقة إلى الآن، إذ يستخدم يومياً في مجالات شتى كالصناعات المختلفة واستخدامه كوقود للسيارات والطائرات والسفن، الأمر الذي يجعله ضرورياً للنمو الاقتصادي بصورة عامة. لهذا فإن تسعير النفط يؤثر بشكل مباشر على تكلفة إنتاج الطاقة واستهلاكها، وبدوره على أسعار السلع والخدمات، وكما يلاحظ في الجدول (1) فإن استهلاك النفط هو الأعلى من بين جميع مصادر الطاقة المتاحة في الوقت الحالي⁽³⁾.

2- **التضخم وأسعار الفائدة:** أسعار النفط لها تأثير مباشر على معدلات التضخم، إذ أن للتقلبات في أسعار النفط تأثير مباشر على تكلفة الإنتاج والنقل وتوزيع لاغلب السلع المنتجة، وهذا يرتبط بالنقطة الأولى كون النفط هو المصدر الأساس للطاقة، ويمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة تكاليف الإنتاج، وبالتالي إلى زيادة الأسعار. لذلك فإن البنوك المركزية وصانعو السياسات النقدية يأخذون بعين الاعتبار أسعار النفط في القرارات المتعلقة بأسعار الفائدة، والتي بدورها تؤثر على تكاليف الاقتراض وقرارات الاستثمار والاستقرار الاقتصادي العام⁽⁴⁾.

3- **التجارة العالمية:** يؤثر تسعير النفط على أنماط التجارة العالمية والعلاقات الاقتصادية بين الدول، فتداول النفط كسلعة يكون بشكل يومي ومن دون انقطاع في السوق العالمية باعتباره شريان الاقتصاد العالمي، لذا فإن تسعير النفط يؤثر على تنافسية وربحية الصناعات والشركات التي تعتمد على المدخلات المرتبطة بالنفط أو النقل، ويمكن أن

(1) - بسام الحجار، نظام النقد العالمي واسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص 31-33.

(2) Leland Crabbe, The International Gold Standard and U.S. Monetary Policy from World War I to the New Deal, Federal Reserve Bulletin, Washington, June 1989, p: 430

3 - Oil and petroleum products explained Use of oil, U.S. Energy Information Administration, July 1, 2022, on: <https://www.eia.gov/energyexplained/oil-and-petroleum-products/use-of-oil.php>

4 - HOW DO STOCK MARKETS REACT TO CHANGES IN OIL PRICES?, European Central Bank, ECONOMIC AND MONETARY DEVELOPMENTS, Monetary and financial developments, p44 : chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/other/mb200409_fo cus04.en.pdf

تؤثر التقلبات في أسعار النفط على الموازين التجارية ، وديناميكيات الاستيراد / التصدير ، وهيكل التكلفة لمختلف الصناعات⁽¹⁾.

4- الإيرادات الحكومية: تعتمد العديد من البلدان المنتجة للنفط بشكل كبير على عائدات النفط لدعم اقتصاداتها وتمويل البنية التحتية العامة وبرامج الرعاية الاجتماعية والخدمات العامة، ويؤثر تسعير النفط بشكل مباشر على الإيرادات التي تحققها هذه البلدان ، الأمر الذي ينعكس بدوره على الميزانيات الحكومية ، والاستقرار الاقتصادي ، والقدرة على الاستثمار في قطاعات متنوعة لتحقيق نمو اقتصادي طويل الأجل.

5- الأسواق المالية: لأسعار النفط تأثير عميق على الأسواق المالية، وخاصة أسواق السلع والأسهم المرتبطة بالطاقة، فضلاً عن عملات الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة له.

جدول (1) استهلاك الطاقة الأساسي حسب المصدر

	استهلاك الطاقة الأساسي حسب المصدر كاردريليون وحدة حرارية (Quadrillion Btu)										
	Fossil Fuels ^a				Nuclear Electric Power	Renewable Energy ^b					
	Coal	Natural Gas ^c	Petro- leum ^d	Total ^e		Hydro- electric Power ^f	Geo- thermal	Solar	Wind	Bio- mass	Total
1950 Total	12.347	5.968	13.298	31.615	0.000	1.415	NA	NA	NA	1.562	2.978
1955 Total	11.167	8.998	17.225	37.380	.000	1.360	NA	NA	NA	1.424	2.784
1960 Total	9.838	12.385	19.874	42.091	.006	1.608	(s)	NA	NA	1.320	2.928
1965 Total	11.581	15.769	23.184	50.515	.043	2.059	.002	NA	NA	1.335	3.396
1970 Total	12.265	21.795	29.499	63.501	.239	2.534	.006	NA	NA	1.431	4.070
1975 Total	12.663	19.948	32.699	65.323	1.900	3.155	.034	NA	NA	1.499	4.687
1980 Total	15.423	20.235	34.159	69.782	2.739	2.900	.053	NA	NA	2.475	5.428
1985 Total	17.478	17.703	30.866	66.035	4.076	2.970	.097	(s)	3.016	6.084	76.334
1990 Total	19.173	19.603	33.500	72.281	6.104	3.046	.171	.059	.029	2.735	84.433
1995 Total	20.089	22.671	34.341	77.162	7.075	3.205	.152	.068	.033	3.101	90.931
2000 Total	22.580	23.624	38.152	84.620	7.862	2.811	.164	.063	.057	3.008	98.702
2005 Total	22.797	22.565	40.217	85.523	8.161	2.703	.181	.058	.178	3.114	100.101
2006 Total	22.447	22.239	39.731	84.477	8.215	2.869	.181	.060	.264	3.262	99.391
2007 Total	22.749	23.663	39.368	85.805	8.459	2.446	.186	.065	.341	3.485	100.893
2008 Total	22.387	23.843	36.769	83.041	8.426	2.511	.192	.074	.546	3.851	98.753
2009 Total	19.691	23.416	34.779	77.862	8.355	2.669	.200	.077	.721	3.940	93.941
2010 Total	20.834	24.575	35.321	80.723	8.434	2.539	.208	.090	.923	4.506	97.512
2011 Total	19.658	24.955	34.639	79.263	8.269	3.103	.212	.110	1.168	4.616	96.868
2012 Total	17.378	26.089	33.833	77.304	8.062	2.629	.212	.156	1.340	4.517	94.380
2013 Total	18.039	26.805	34.398	79.224	8.244	2.562	.214	.225	1.601	4.861	97.130
2014 Total	17.998	27.383	34.658	80.017	8.338	2.466	.214	.337	1.727	5.016	98.297
2015 Total	15.549	28.191	35.368	79.090	8.337	2.320	.212	.427	1.776	5.015	97.404
2016 Total	14.226	28.400	35.712	78.319	8.427	2.471	.210	.570	2.095	5.063	100.409
2017 Total	13.837	28.055	36.043	77.907	8.419	2.765	.210	.777	2.342	5.045	111.338
2018 Total	13.252	31.163	36.892	81.281	8.438	2.661	.209	.915	2.481	5.105	111.370
2019 Total	11.316	32.264	36.862	80.442	8.532	2.562	.201	1.024	2.533	5.056	100.468
2020 Total	9.181	31.577	32.331	73.076	8.251	2.501	.203	1.211	2.963	4.640	115.118
2021 January	.947	3.453	2.813	7.210	.748	.217	.017	.077	.266	.387	.964
February	.996	3.207	2.415	6.615	.657	.178	.016	.086	.236	.349	.866
March	.741	2.731	2.886	6.358	.664	.188	.016	.125	.347	.407	1.083
April	.650	2.349	2.880	5.875	.595	.171	.017	.143	.320	.391	1.042
May	.759	2.188	3.010	5.953	.661	.206	.017	.162	.299	.419	1.102
June	.997	2.318	3.009	6.319	.689	.207	.017	.160	.236	.406	1.026
July	1.160	2.499	3.040	6.697	.718	.195	.017	.161	.192	.421	.986
August	1.158	2.520	3.111	6.784	.725	.180	.017	.156	.239	.415	1.007
September	.927	2.209	2.950	6.080	.673	.151	.017	.144	.256	.392	.960
October	.762	2.336	3.063	6.157	.609	.152	.017	.121	.285	.421	.996
November	.708	2.773	2.991	6.467	.654	.171	.017	.102	.316	.411	1.018
December	.742	3.105	3.076	6.916	.738	.208	.019	.084	.352	.426	1.090
Total	10.549	31.688	35.243	77.430	8.131	2.225	.205	1.520	3.345	4.845	12.140
2022 January	1.006	3.714	2.948	7.662	.736	.232	.019	.105	.337	.405	1.098
February	.834	3.165	2.761	6.758	.645	.203	.016	.118	.336	.377	1.050
March	.729	2.875	3.086	6.685	.659	.224	.018	.154	.380	.417	1.193
April	.658	2.447	2.893	5.993	.577	.173	.017	.173	.406	.399	1.169
May	.739	2.317	3.014	6.061	.661	.204	.018	.164	.363	.420	1.204
June	.867	2.397	3.019	6.279	.685	.238	.017	.201	.296	.423	1.175
July	1.015	2.670	3.049	6.730	.718	.214	.018	.201	.259	.424	1.116
August	.993	2.645	3.115	6.749	.719	.192	.018	.187	.215	.429	1.041
September	.780	2.366	2.997	6.139	.665	.149	.018	.172	.239	.388	.965
October	.671	2.446	3.061	6.174	.615	.129	.017	.156	.290	.419	1.012
November	.687	2.869	2.994	6.546	.647	.166	.018	.113	.370	.414	1.081
December	.866	3.498	2.910	7.269	.721	.193	.019	.097	.347	.416	1.073
Total	9.846	33.409	35.847	79.046	8.046	2.317	.214	1.870	3.845	4.930	13.177
2023 January	.729	3.424	2.901	7.050	.739	.203	.018	.111	.346	.428	1.106
February	.578	3.061	2.689	6.326	.634	.171	.017	.126	.372	.382	1.068
2-Month Total	1.307	6.484	5.590	13.376	1.373	.374	.034	.237	.717	.811	2.173
2022 2-Month Total	1.840	6.880	5.709	14.421	1.381	.434	.036	.223	.673	.782	2.148
2021 2-Month Total	1.943	6.660	5.228	13.825	1.405	.395	.034	.163	.502	.736	1.830

Source: U.S. Energy Information Administration, Monthly Energy Review, May 2023, p7.

¹ - ong, W.F. (2020): "The Round Trip Effect: Endogenous Transport Costs and International Trade," mimeo, University of Oregon.

ثانياً: قواعد تسعير النفط

يرتبط الوضع الحالي لتسعير النفط بقواعد محددة وهي عبارة عن مجموعة من الترتيبات والانظمة التي تم صياغتها لتتلائم مع مصالح الشركات النفطية الكبرى، والتي تسهم في تقليل وطئة المنافسة بين النفوط عالية الكلفة والنفوط منخفضة الكلفة كالنفط الأمريكي أو الفنزولي مع نفط الشرق الأوسط، إذ تسيد نظام تسعير نقطة الأساس الواحد لعدة عقود قبل أن يُستبدل بنظام نقطة الأساس المزدوجة في الخليج العربي وخليج المكسيك: ويمكن تصنيف هذه القواعد، أي قواعد تسعر النفط إلى ما يأتي:

1- **نظام تسعير نقطة الأساس الواحد⁽¹⁾:** أو نظام نقطة الأساس في خليج المكسيك والذي بدأ تطبيقه منذ العام 1936 بسعر معلن لبرميل النفط الخام الأمريكي بلغ (1.09) دولار، وما يعنيه هذا النظام باختصار هو: (ان يتحدد السعر العالمي للنفط الخام في كافة موانئ العالم ومراكز التصدير بسعر النفط المعلن في خليج المكسيك، على أن يضاف للسعر النهائي كلفة النقل المعيارية من نقطة الأساس إلى مكان التسليم)، حيث كان على المستورد ان يدفع تكاليف اضافية وهمية (اجور النقل من خليج المكسيك (فوب) إلى ميناء أو مكان المستورد، وبصرف النظر عن مكان التصدير ومكان الاستيراد).

2- **نظام نقطة الأساس المزدوجة في الخليج العربي وخليج المكسيك⁽²⁾:** بدأ هذا النظام في تحديد الاسعار المعلنة العام 1945 ويقوم هذا النظام على مبدأ مهم هو ان هناك نقطتين للتسعير واحدة في الخليج العربي والثانية في خليج المكسيك . مع وجوب ان يكون سعر المعلن للنفط الخام في النقطتين موحدًا بين الخليجين وتحسب تكاليف النقل من الخليج العربي الى ميناء الاستيراد، ومن خليج المكسيك وميناء الاستيراد، فأصبح بإمكان المستهلكين لنفوط الشرق الاوسط ان يدفعوا الاسعار النفطية المحددة مضافا اليها اجور الشحن والتأمين من اقرب الخليجين اليهم . وبسبب التحول الحاصل في موقع الولايات المتحدة الامريكية في الصناعة النفطية وتحولها الى مستورد للنفط الخام فضلا عن ظهور مراكز جديدة في العالم كدول البحر الكاريبي ومناطق الشرق الاوسط، ثم حاجة اوربا للطاقة لتفسير رحلة الاعمار في اطار مشروع مارشال، نقلت الشركات نقطة التعادل من نابولي الى ميناء ساوثميتن البريطاني ليستقر الحال في نظام التعادل

ثالثاً: هيمنة الدولار الأمريكي في المعاملات النفطية

كانت السمة المميزة لسوق الطاقة العالمية بصورة عامة وسوق النفط بصورة خاصة هي هيمنة الدولار الأمريكي على تسعيرها وتجارتها، وهذا يرجع بدوره لعدة عوامل رئيسية اهمها⁽³⁾:

نظام البترودولار: تأسس في السبعينيات وعززت هيمنة الدولار الأمريكي في معاملات النفط بموجب هذا النظام ، ففي عام 1974، وبعد فترة قصيرة من أزمة النفط العالمية، توصلت الحكومة السعودية لاتفاق مع إدارة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون، لتسعير كافة صادرات السعودية النفطية بالدولار. شملت الصفقة في حينها شراء السعودية سندات

¹ - كوثر محمد دهيم، احمد عبدالله سلمان، آلية تسعير النفط في أسواق النفط العالمية، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد(12)، العدد(37)، 2020، ص612.

² - Bassam Fattouh, An Anatomy of the Crude Oil Pricing System, Oxford Institute for Energy Studies (2011), p.15.

³ -Carla Norrlöf, The Dollar Still Dominates American Financial Power in the Age of Great-Power Competition, Foreign Affairs, February 21, 2023

خزينة أمريكية. وافقت الدول المصدرة للنفط، ولا سيما في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، على تسعير وبيع النفط بالدولار الأمريكي حصراً. الاستقرار والسيولة: يوفر مكانة الدولار الأمريكي كعملة احتياطية عالمية واستخدامه الواسع في التجارة الدولية الاستقرار والسيولة، مما يجعله خياراً جذاباً لمعاملات النفط. يُقبل الدولار الأمريكي على نطاق واسع، ويمكن تحويله بسهولة، ويدعمه أسواق مالية عميقة وسائله، مما يسهل معاملات النفط السلس ويقلل من تكاليف المعاملات للمشاركين في السوق.

معيّار التسعير: يعمل الدولار الأمريكي كعملة مرجعية لتحديد أسعار النفط. يُعد خام برنت، أكثر معايير أسعار النفط شهرةً، مقوماً بالدولار الأمريكي. يتم تداول عقود النفط والعقود الآجلة والمشتقات بالدولار الأمريكي بشكل أساسي، مما يعزز دور الدولار الأمريكي باعتباره العملة الأساسية لتسعير النفط وتداوله بكفاءة السوق وتأثيرات الشبكة: تساهم تأثيرات الشبكة الواسعة والبنية التحتية الراسخة المحيطة بالدولار الأمريكي في هيمنته على معاملات النفط. يؤدي القبول الواسع للدولار الأمريكي من قبل الدول المنتجة والمستهلكة للنفط والمؤسسات المالية الكبرى والمشاركين في السوق إلى خلق دورة ذاتية التعزيز حيث يؤدي الاستخدام الواسع للدولار الأمريكي في معاملات النفط إلى تعزيز هيمنته.

العوامل الجيوسياسية: يلعب التأثير الجيوسياسي والقوة الاقتصادية للولايات المتحدة دوراً مهماً في الحفاظ على هيمنة الدولار الأمريكي في معاملات النفط. يوفر مكانة الدولار الأمريكي كعملة احتياطية عالمية للولايات المتحدة مزايا فريدة، بما في ذلك القدرة على تمويل العجز، وممارسة التأثير على الأنظمة المالية العالمية، والحفاظ على النفوذ الاقتصادي والسياسي على المسرح الدولي.

القصور الذاتي والأسبقية التاريخية: خلقت الممارسة الطويلة الأمد لاستخدام الدولار الأمريكي في معاملات النفط حالة من الجمود ومقاومة التغيير. لقد اعتادت الدول المنتجة للنفط والمشاركين في السوق والمؤسسات المالية على الدولار الأمريكي باعتباره العملة الأساسية، مما قد يجعل التحول إلى عملات بديلة أمراً صعباً.

في حين أن هيمنة الدولار الأمريكي على المعاملات النفطية وفرت الاستقرار والراحة في الماضي، إلا أن هناك مناقشات واعتبارات متزايدة حول إمكانية استبدال الدولار الأمريكي بعملات بديلة. أثارت عوامل مثل تغيير الديناميكيات الاقتصادية العالمية، وتصادد التوترات الجيوسياسية، والرغبة في التنويع واستراتيجيات التحوط، نقاشات حول مستقبل تسعير النفط والدور المحتمل للعملات البديلة. يعد استكشاف هذه الاحتمالات أمراً بالغ الأهمية لفهم التحولات المحتملة في سوق الطاقة العالمي وآثارها على مختلف أصحاب المصلحة.

المبحث الثاني: مسوغات استبدال الدولار الأمريكي بعملات أخرى

المطلب الأول: إمكانية وجود بديل الدولار لتسعير النفط في الأسواق العالمية

يُعد وجود بديل عن الدولار الأمريكي أحد الأسئلة المحورية التي يجب السؤال عنها للإجابة عن مستقبل تسعير النفط، وهو ما سنحاول الإجابة عنه من خلال استعراض مزايا وتحديات النظام الحالي، ومن ثم العوامل الدافعة لاستبدال الدولار الأمريكي، ثم الحديث عن العملات البديلة المقترحة بدلاً من الدولار الأمريكي.

أولاً: مزايا وتحديات النظام الحالي

هنالك مجموعة من المزايا والتي ما برحت تصب في صالح الاقتصاد والهيمنة الأمريكية نتيجة لنظام البترودولار، إذ يخلق هذا النظام طلباً كبيراً على الدولار الأمريكي لأن النفط هو السلعة الأكثر تداولاً على مستوى العالم، وتحتاج البلدان إلى الاحتفاظ بالدولار الأمريكي لشراء النفط. يساعد هذا الطلب على الدولار الأمريكي في الحفاظ على مكانته كعملة احتياطية عالمية، حيث تحتفظ البنوك المركزية والشركات الدولية بالدولار الأمريكي كمخزن للقيمة ولإجراء التجارة الدولية، فضلاً عن الهيمنة المالية العالمية، إذ ساهم نظام البترودولار في هيمنة الولايات المتحدة على الأسواق المالية العالمية، كما ويعزز استخدام الدولار الأمريكي في المعاملات النفطية دور البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية، حيث إنها تسهل تحويل العملات الأخرى إلى الدولار الأمريكي لشراء النفط. تمنح هذه الهيمنة الولايات المتحدة نفوذاً على الشؤون الاقتصادية والمالية العالمية، كما إنه يخلق طلباً ثابتاً على الدولار الأمريكي، مما يساعد على دعم قيمته، مما يجعل الواردات أرخص للولايات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، إذ سمح النظام للولايات المتحدة بتمويل عجزها عن طريق إصدار سندات الخزنة وأدوات الدين الأخرى التي تشتريها البلدان المصدرة للنفط بفائض دولاراتها النفطية.

وهو بالتالي يعزز النفوذ الجيوسياسي للولايات المتحدة. من خلال الحفاظ على الدولار الأمريكي باعتباره العملة المهيمنة في المعاملات النفطية، ويمكن للولايات المتحدة أن تمارس نفوذها على الدول المنتجة للنفط، وخاصة تلك الموجودة في الشرق الأوسط، من خلال التحكم في وصولها إلى الأسواق الدولية والتأثير على استقرارها الاقتصادي، وفي حين يوفر نظام البترودولار الاستقرار والتوحيد القياسي في معاملات النفط الدولية. باستخدام عملة واحدة لتسعير النفط وتداوله، فإنه يقلل من مخاطر سعر الصرف ويبسط المعاملات المالية لجميع الأطراف المعنية. هذا الاستقرار مهم بشكل خاص لأسواق الطاقة العالمية ويساعد على ضمان حسن سير التجارة الدولية. كما وتجدر الإشارة إلى أنه في حين قدم نظام البترودولار العديد من الفوائد للولايات المتحدة، فقد واجه أيضاً انتقادات وله آثار على الديناميكيات الاقتصادية العالمية. حيث يجادل البعض بأنه يعزز هيمنة الولايات المتحدة ويمكن أن يخلق نقاط ضعف اقتصادية للبلدان التي تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط. بالإضافة إلى ذلك، حيث كانت هناك جهود من قبل بعض الدول لتقليل اعتمادها على الدولار الأمريكي في التجارة الدولية، والبحث عن عملات بديلة أو أنظمة دفع بديلة.

ثانياً: العوامل الدافعة لاستبدال الدولار الأمريكي في أسواق النفط العالمية

يمكن أن تكون إمكانية استبدال الدولار الأمريكي كعملة عالمية مهيمنة مدفوعة بعوامل مختلفة، بما في ذلك⁽¹⁾:

أ. **التحولات الاقتصادية العالمية:** تتطور ديناميكيات الاقتصاد العالمي باستمرار، ويمكن أن تؤثر التحولات في القوة الاقتصادية على مشهد العملة. مع نمو الاقتصادات الناشئة وزيادة تأثيرها في التجارة والتمويل العالميين، قد تسعى إلى تقليل اعتمادها على الدولار الأمريكي والترويج لعملاتها كبدايل. يمكن أن يكون الدافع وراء ذلك هو الجهود المبذولة

¹Weiss, Colin (2022). "Geopolitics and the U.S. Dollar's Future as a Reserve Currency," International Finance Discussion Papers 1359. Washington: Board of Governors of the Federal Reserve System, <https://doi.org/10.17016/IFDP.2022.1359>.

لتعزيز السيادة الاقتصادية، وتقليل التعرض لمخاطر العملة، وعكس الأهمية الاقتصادية المتزايدة.

ب. تصاعد التوترات الجيوسياسية: يمكن أن تساهم التوترات الجيوسياسية أيضاً في الرغبة في استبدال الدولار الأمريكي. عندما تكون هناك صراعات أو علاقات متوترة بين الدول والولايات المتحدة، فقد تسعى تلك الدول إلى تقليل اعتمادها على الدولار الأمريكي كوسيلة للحد من التأثير والسيطرة التي تحتفظ بها الولايات المتحدة من خلال نظام البترودولار. يمكن للاعتبارات الجيوسياسية أن تدفع البلدان إلى استكشاف بدائل للدولار الأمريكي، مثل ترتيبات العملة الإقليمية أو التسوية التجارية بعملة أخرى.

ج. التنوع واستراتيجيات التحوط: تسعى البلدان والمشاركين في السوق في كثير من الأحيان إلى تنوع حيازاتهم من العملات وتقليل التعرض لعملة واحدة مهيمنة. وهذا مدفوع بالرغبة في تخفيف المخاطر المرتبطة بالتقلبات في قيم العملات ومواطن الضعف المحتملة المرتبطة بالسياسات الاقتصادية لمصدر العملة المهيمن. يمكن أن تتضمن استراتيجيات التنوع والتحوط تشجيع استخدام العملات الأخرى أو البحث عن وسائل بديلة لإجراء التجارة والاستثمار الدوليين، بما في ذلك من خلال إنشاء مقايضات العملات أو الاتفاقات الثنائية أو أنظمة الدفع البديلة. من المهم ملاحظة أنه في حين أن هذه العوامل يمكن أن تسهم في إمكانية استبدال الدولار الأمريكي، فإن مكانة الدولار الأمريكي كعملة عالمية مهيمنة مترسخة بعمق، مدعومة بالبنية التحتية الواسعة والسيولة واستقرار الأسواق المالية الأمريكية، بالإضافة إلى الإرث التاريخي لنظام البترودولار. من المرجح أن يكون أي تحول بعيداً عن الدولار الأمريكي عملية تدريجية ومعقدة تتأثر بعوامل متعددة، بما في ذلك الاعتبارات الاقتصادية والسياسية، فضلاً عن استعداد البلدان الأخرى لتبني عملات أو أنظمة بديلة.

ثالثاً: العملات البديلة في تسعير النفط

تشمل إمكانية ظهور عملات بديلة لتسعير النفط ما يلي⁽¹⁾:

أ. صعود اليورو: يعتبر اليورو، العملة التي يستخدمها الاتحاد الأوروبي، بديلاً محتملاً للدولار الأمريكي في تسعير النفط. يستخدم اليورو على نطاق واسع في التجارة والتمويل العالميين وهو ثاني أكثر عملة احتياطي بعد الدولار الأمريكي. مع تنامي النفوذ الاقتصادي لمنطقة اليورو وأصبح اليورو مقبولاً على نطاق واسع، قد يكون هناك اهتمام متزايد بتسعير النفط وإجراء معاملات النفط باليورو، خاصة بالنسبة للبلدان التي تربطها علاقات وثيقة بأوروبا.

ب. ظهور العملات الرقمية: أدى ظهور العملات الرقمية، مثل البيتكوين والعملات المشفرة الأخرى، إلى زيادة إمكانية استخدامها كعملات بديلة لتسعير النفط. توفر العملات الرقمية مزايا مثل التحكم اللامركزي، وأوقات المعاملات الأسرع، والتكاليف المنخفضة المحتملة. في حين أن اعتمادها في تسعير النفط لا يزال في مراحله الأولى، فإن تطوير العملات الرقمية للبنك المركزي (CBDCs) من قبل مختلف البلدان قد يعزز استكشاف العملات الرقمية للتجارة الدولية، بما في ذلك المعاملات النفطية.

¹ - Mohammed A. Al-Sahlawi, AN ALTERNATIVE OIL-PRICING CURRENCY AND OPEC'S FOREIGN ASSETS, The Journal of Energy and Development, International Research Center for Energy and Economic Development, Vol. 33, No. 1 (Autumn, 2007), pp. 81-83.

ج. **اليوان الصيني كمنافس محتمل:** إن القوة الاقتصادية المتنامية للصين وطموحها لتدويل اليوان (المعروف أيضاً باسم الرنمينبي) قد جعلها منافساً محتملاً للدولار الأمريكي في تسعير النفط. الصين هي أكبر مستورد للنفط على مستوى العالم ، وقد اكتسبت جهودها لتعزيز استخدام اليوان في التجارة الدولية من خلال مبادرات مثل مبادرة الحزام والطريق زخماً. كما أنشأت الصين عقوداً آجلة للنفط مقومة باليوان، والتي تقدم بديلاً للدولار الأمريكي لتسعير النفط في أسواق معينة.

د- **العملات الإقليمية والوطنية الأخرى:** إلى جانب اليورو واليوان، يمكن للعملات الإقليمية والوطنية الأخرى أن تلعب دوراً في تسعير النفط. على سبيل المثال، قد تستكشف البلدان التي لديها احتياطات نفطية كبيرة أو نفوذ إقليمي قوي ، مثل روسيا ودول الشرق الأوسط ، تسعير النفط بعملاتها الخاصة. يمكن أن يكون الدافع وراء ذلك هو الجهود المبذولة لتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي، أو تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، أو تعزيز مكانة عملاتها في الأسواق الدولية.

ذ- **عملات التكتلات الإقليمية:** وبخاصة عملة مجموعة (بريكس) والتي ستكون المرشح الأقوى كعملة بديلة عن الدولار في التعاملات التجارية الدولية ما بين الدول داخل أعضاء التكتل، بالنظر لقوة اقتصاديات الدول المنضوية تحت هذا التكتل من ناحية، وعدد السكان لدى هذه الدول والذي يقارب نصف سكان العالم من ناحية أخرى، فضلاً عن المساحة الجغرافية التي تشغلها هذه الدول، إذ تغطي الدول الأعضاء فيها مساحة تزيد على 39,000,000 كيلومتر مربع، أي ما يعادل 27٪ من مساحة سطح الأرض في العالم.

المطلب الثاني: السيناريوهات المستقبلية وتداعياتها

أولاً: السيناريوهات المحتملة والتوقعات المستقبلية

تشمل السيناريوهات المحتملة والتوقعات المستقبلية فيما يتعلق بهيمنة الدولار الأمريكي واستبداله المحتمل ما يلي:

أ. **التحول التدريجي نحو نظام متعدد العملات:** أحد السيناريوهات المحتملة هو التحول التدريجي نحو نظام متعدد العملات، حيث تتضاءل هيمنة الدولار الأمريكي، لكنه يظل واحداً من عدة عملات مهمة. في هذا السيناريو، قد تكتسب العملات البديلة مثل اليورو واليوان والعملات الرقمية مكانة بارزة في مناطق أو قطاعات معينة من الاقتصاد العالمي. يمكن للبلدان والمشاركين في السوق اعتماد نهج أكثر تنوعاً، باستخدام عملات مختلفة لأغراض أو معاملات مختلفة على أساس الاعتبارات الاقتصادية والاستراتيجية.

ب. **استمرار هيمنة الدولار الأمريكي:** على الرغم من إمكانية وجود بدائل، قد يتضمن سيناريو آخر الحفاظ على سيطرة الدولار الأمريكي كعملة عالمية أساسية. يمكن أن تستمر البنية التحتية الواسعة والسيولة واستقرار الأسواق المالية الأمريكية، جنباً إلى جنب مع الإرث التاريخي لنظام البترودولار، في دعم وضع الدولار الأمريكي. قد تواجه الجهود المبذولة لاستبدال الدولار الأمريكي تحديات وجموداً، فضلاً عن احتمالية مخاوف الاستقرار الجيوسياسي والاقتصادي التي تحافظ على الثقة في النظام الحالي.

ج - **زيادة التقلب وعدم اليقين:** قد يؤدي احتمال فقدان الدولار الأمريكي لمكانته المهيمنة إلى زيادة التقلب وعدم اليقين في الأسواق المالية العالمية. من المحتمل أن يتضمن الانتقال إلى نظام عملة جديد اضطرابات كبيرة، بما في ذلك تقلبات العملة، وعدم استقرار السوق، وتضارب المصالح المحتمل بين البلدان التي تسعى إلى الترويج لعملاتها الخاصة. يمكن أن تؤثر أوجه عدم اليقين هذه على التجارة الدولية والاستثمار والاستقرار الاقتصادي، مما

يتطلب التنسيق الدقيق وإدارة المخاطر من الحكومات والبنوك المركزية والمشاركين في السوق. يمكن لعوامل متعددة، بما في ذلك التطورات الاقتصادية والديناميكيات السياسية والتقدم التكنولوجي والتحويلات في هيكل القوة العالمية، أن تؤثر على مسار النظام النقدي الدولي. قد يتكشف المستقبل من خلال مزيج من هذه السيناريوهات، مع احتمال حدوث تطورات غير متوقعة وتحويلات في الديناميكيات العالمية.

ثانياً: تداعيات وتحديات استبدال الدولار الأمريكي

إن استبدال الدولار الأمريكي كعملة عالمية مهيمنة سيكون له العديد من التداعيات والتحديات، بما في ذلك:

أ. **التأثير على الأسواق المالية العالمية:** قد يكون لاستبدال الدولار تداعيات كبيرة على الأسواق المالية العالمية. أدى وضع الدولار الأمريكي كعملة احتياطية أساسية إلى استخدامه على نطاق واسع في التجارة الدولية والاستثمار والمعاملات المالية. يمكن أن يؤدي التحول إلى عملة مختلفة إلى تعطيل الأنظمة المالية القائمة، وخلق تقلبات في أسعار صرف العملات، ويتطلب تعديلات كبيرة في البنية التحتية واللوائح المالية.

ب - **العواقب الجيوسياسية:** أعطى نظام البترودولار للولايات المتحدة نفوذاً جيوسياسياً كبيراً. يمكن أن يؤدي استبدال الدولار الأمريكي إلى تغيير ميزان القوى والتأثير في السياسة العالمية. قد تسعى البلدان التي تتنافس على استبدال الدولار الأمريكي إلى فرض سيطرة أكبر على التجارة والتمويل الدوليين، مما يؤدي إلى توترات وصراعات جيوسياسية محتملة حيث تتنافس القوى الكبرى على الهيمنة في نظام العملة الجديد.

ج. **الانعكاسات الاقتصادية على الدول المنتجة للنفط:** قد تواجه البلدان المنتجة للنفط التي تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط، لا سيما تلك التي لديها احتياطيات كبيرة من الدولار الأمريكي، تحديات اقتصادية إذا تم استبدال الدولار الأمريكي. سمح نظام البترودولار لهذه البلدان بتكديس احتياطيات كبيرة من الدولار الأمريكي وتمويل اقتصاداتها. قد يؤثر التحول بعيداً عن الدولار الأمريكي على قدرتها على الحفاظ على أسعار الصرف المستقرة، وخدمة الديون المقومة بالدولار الأمريكي، وإدارة اقتصاداتها بفعالية.

د - **التحديات التنظيمية واللوجستية:** سي طرح استبدال الدولار الأمريكي تحديات تنظيمية ولوجستية كبيرة. إن هيمنة الدولار الأمريكي متجذرة بعمق في التجارة الدولية والأنظمة المالية، بما في ذلك أنظمة الدفع والبنية التحتية المصرفية والاتفاقيات التعاقدية. يتطلب التحول إلى عملة جديدة تنسيقاً مكثفاً بين الدول والمؤسسات المالية والمشاركين في السوق لتطوير أطر ومعايير وآليات جديدة لإجراء التجارة وتسوية المعاملات.

فضلاً عن ذلك، تشمل التحديات الأخرى بناء الثقة في العملة الجديدة، ومعالجة المخاوف بشأن استقرار سعر الصرف، وضمان السيولة، وإدارة المخاطر المحتملة المرتبطة بالتحول إلى عملة مختلفة. ستتطلب هذه التحديات تنسيقاً وتعاوناً كبيراً ووقتاً للتغلب عليها.

الخاتمة:

إن مشهد تسعير النفط وهيمنة الدولار الأمريكي باعتباره العملة الأساسية للمعاملات النفطية يخضع للتغيرات والتحديات المحتملة. يمكن لعوامل مثل التحويلات الاقتصادية العالمية والتوترات الجيوسياسية واستراتيجيات التنويع أن تدفع استكشاف العملات البديلة في أسعار النفط.

إن صعود اليورو، وظهور العملات الرقمية، والدور المحتمل لليوان الصيني، وظهور تكتلات اقتصادية جديدة، كلها عوامل تساهم في تطور الاحتمالات. ومع ذلك، فإن استبدال الدولار الأمريكي سيكون له آثار وتحديات بعيدة المدى يجب دراستها ومعالجتها بعناية، كما إن التأثير على الأسواق المالية العالمية، والعواقب الجيوسياسية، والتداعيات الاقتصادية على البلدان المنتجة للنفط، والتحديات التنظيمية واللوجستية تسلط الضوء على التعقيدات التي ينطوي عليها التحول بعيداً عن الدولار الأمريكي. إن التحول التدريجي نحو نظام متعدد العملات، أو استمرار هيمنة الدولار الأمريكي، أو زيادة التقلب وعدم اليقين هي السيناريوهات المستقبلية المحتملة ونظراً لأهمية النظام النقدي الدولي وتأثيره على التجارة العالمية والاستثمار والاستقرار، فإن أي تغييرات محتملة في مشهد العملة تتطلب دراسة دقيقة وتحليلاً وتنسيقاً بين الدول والبنوك المركزية والمؤسسات المالية والمشاركين في السوق ومن الضروري تقييم الفوائد والمخاطر والعواقب المحتملة المرتبطة بأي تحول في نظام العملة العالمي لضمان انتقال سلس ومستقر، إذا كان ذلك ضرورياً وممكناً.

قائمة المصادر:

أولاً: الكتب العربية والمترجمة:

- 1- بسام الحجار، نظام النقد العالمي واسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.
- 2- بيرجيت ستراكينبروك وآخرون، الاقتصاد اليوم كيف يعمل؟، ترجمة: هاني صالح، العبيكان، الرياض، 2008.
- 3- صندوق النقد الدولي وعملياته، ترجمة: هشام قولي، دار طلاس، دمشق، 1995.
- 4- مبروك رايس، انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
- 5- هزاع مفلح، التمويل الدولي، جامعة حلب، حلب-سوريا، 2007.
- 6- هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 7- ويليم ميدلوكوب، الانهيار الكبير: حروب الذهب ونهاية النظام المالي العالمي، ترجمة: ابتسام محمد الخضراء، العبيكان، الرياض، 2014.

ثانياً: الدراسات والبحوث:

- 1- جعفر عمار، اشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لانظمة الصرف الدولية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2013.
- 2- كوثر محمد دهيم، احمد عبدالله سلمان، آلية تسعير النفط في أسواق النفط العالمية، مجلة الكويت للاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد (12)، العدد (37)، 2020.
- 3- ياسر الحويش، حقوق السحب الخاصة، مفهومها، واقعها، ومستقبلها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد(2)، جامعة دمشق، 2014.

- 1- Bassam Fattouh, An Anatomy of the Crude Oil Pricing System, Oxford Institute for Energy Studies (2011)
- 2- Carla Norrlöf, The Dollar Still Dominates American Financial Power in the Age of Great-Power Competition, Foreign Affairs, February 21, 2023.
- 3- Leland Crabbe, The International Gold Standard and U.S. Monetary Policy from World War I to the New Deal, Federal Reserve Bulletin, Washington, June 1989.
- 4- Mohammed A. Al-Sahlawi, AN ALTERNATIVE OIL-PRICING CURRENCY AND OPEC'S FOREIGN ASSETS, The Journal of Energy and Development, International Research Center for Energy and Economic Development, Vol. 33, No. 1 (Autumn, 2007).
- 5- Wong, W.F., "The Round Trip Effect: Endogenous Transport Costs and International Trade," mimeo, University of Oregon, 2020.
- 6- Oil and petroleum products explained Use of oil, U.S. Energy Information Administration, July 1, 2022, on: <https://www.eia.gov/energyexplained/oil-and-petroleum-products/use-of-oil.php>
- 7- HOW DO STOCK MARKETS REACT TO CHANGES IN OIL PRICES?, European Central Bank, ECONOMIC AND MONETARY DEVELOPMENTS, Monetary and financial developments, p44 : chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/other/mb200409_focus04.en.pdf
- 8- Weiss, Colin (2022). "Geopolitics and the U.S. Dollar's Future as a Reserve Currency," International Finance Discussion Papers 1359. Washington: Board of Governors of the
- 9- Federal Reserve System, <https://doi.org/10.17016/IFDP.2022.1359>.

The future of oil pricing (the possibility of alternative currencies replacing the US dollar)

Dr. Zaid Hamid Jaber

Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies /

Al-Mustansiriya University

zaidaljubi@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract:

The future of oil pricing and the possibility of alternative currencies replacing the US dollar is a topic of increasing concern and speculation in the global economy. Historically, oil pricing has been heavily reliant on the US dollar as the primary currency for trade. However, recent geopolitical and economic shifts have raised questions about the stability and long-term viability of this arrangement. With the emergence of new economic powers such as China and Russia, along with a growing movement towards diversifying global reserve currencies, it is crucial to explore the potential impact on oil pricing. This essay aims to examine the possibility of alternative currencies replacing the US dollar in the oil pricing system and its potential consequences. By analyzing the current state of the global oil market, exploring the geopolitical factors influencing currency substitution, and evaluating the economic implications of such a shift, a clearer understanding can be gained regarding the future direction of oil pricing. To provide a comprehensive analysis, this essay will draw upon various sources from reputable and scholarly publications. The analysis will also examine the perspectives and arguments presented by experts in the field, enabling a thorough evaluation and assessment of the potential future developments in oil pricing system.

Keywords: (oil pricing, dollar, alternative currencies)